■ الفصل الثاني

مرحلة ثانية

(المادة «٥»... مع سبق الإصرار والترصد)

المادة (٥) من قرارات وتوصيات مؤتمر القضايا المصيرية بأسمرا أدخلت إقصاء المرأة مرحلة ثانية ووضعت العراقيل على طريق المشاركة التي كانت تتطلع إليها النساء، جاءت المادة (٥) ضمن ستة مواد في باب عرف بباب (الدين والسياسة في السودان) خصصت المادة (٥) منه للمرأة و نصت على ما يلي:

(يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية السودانية ، ويعترف لها بكل الحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان).

ومن المفارقات ... كانت المادة (٥) واحدة من (٦) قرارات في البند (ب) باب الدين والسياسة في السودان كما ذكرنا ... جاء في المادة (١):

(كل المبادئ والمعايير الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان، وأي قانون أو مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلاً وغير دستوري).

المادة(٢)

(يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيساً على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة، ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك ويعتبر غير دستوري).

المادة (٣) :

(لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني).

المادة (٤):

(تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات، وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات، وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان، وتمنع الإكراه في الدين أو أي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النعرات الدينية أو الكراهية العنصرية في أي مكان أو منبر أو موقع في السودان).

وعندما جاء دور المادة (٥) الخاصة بالمرأة غضّ التجمع طرفه عن فصل الدين عن السياسة الذي أقره في مواد سابقة لهذه المادة وفي ذات الباب وذات البند وبذات الحبر، فأضاف (بما لا يتعارض مع الأديان) وكأنه يتوارى خلف هذه المادة خجلاً مما أقره قبلها، خاصة وأن فصل الدين عن الدولة ظلت قضية خلافية بين الحركة الشعبية والأحزاب الطائفية في التجمع الوطني (الأمة والاتحادي) فترة من الزمن عبر لقاءاتهما المشتركة المتتالية. وصولا إلى اجتماع لندن/ مارس/ ١٩٩٢م وهو ما تحدث عنه د.منصور خالد في كتابه (السودان..أهوال الحرب وطموحات السلام .. قصة بلدين) قائلاً : (خلقت دولة البشير الإسلامية واقعاً لم يكن للحركة تجاهله، ولذلك استمسكت بدعوتها للعلمانية، ذلك الشعار رفضه الحزبان التقليديان في اجتماع التجمع بلندن رغم محاولات الحركة الجادة في تفسير ما تعنيه بالعلمانية. ويواصل إلى أن يقول: أن الحزبين رفضا من قبل محاولة سابقة للتوفيق بين وجهتي النظر كان الكاتب مع قانونيين آخرين، قد توصلوا إليها، مضى عامان على ذلك الاقتراح والأحزاب المعترضة

تصر على موقفها حول الدين والسياسة إلى أن التقت في نيروبى ١٧/ ابريل/ ١٩٩٣م لإعادة دراسة القضية[١]، ويتابع إلى أن يقول:(وبعد مداولات مضنية اتفقت كل الأحزاب على قرار بعنوان الدين والسياسة في السودان تضمن المبادئ الأساسية التي رفضت في أديس أبابا.

كان هذا حديث منصور خالد حول الخلافات التي عطلت الاتفاق بين الحلفاء في التجمع الوطني حتى عام ٩٣م حيث وقعت مبادئ إعلان نيروبي والتي أصبحت فيما بعد فيما بعد مبادئ الأساس لمقررات أسمرا للقضايا المصيرية، وفي ما يخص قرارات الدين والسياسة بمقررات أسمرا يقول د.منصور: (واجه التجمع الوطني قضية الدين والسياسة بشئ من الحذر، وخلص إلى قرار[٢] . القرار الذي اتفق عليه في نيروبى حول الدين والسياسة)

وبمقارنة بنود «السودان .. الدين والسياسة» الواردة في إعلان نيروبى بما ورد في نفس البند بمقررات مؤتمر القضايا المصيرية نجدها متطابقة تماماً باستثناء المادة(٥)، إذ نجد أن الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي استمرأ غياب المرأة عن هذه المنظومة غياباً صادف هوىً في نفسه، تقدم واحداً من أعضائه «مبروك مبارك سليم» باقتراح يضيف للمادة جملة (بما لا يتعارض مع الأديان) وفي ذلك يقول د. منصور: النقطة الأخيرة التي وضعت بين قوسي حصر لم تكن جزءاً من قرار نيروبى حول الدين والسياسة، وإنما أضيفت للقرار نتيجة لإصرار أحد ممثلي الحزب[٣]الاتحادي الديمقراطي «مبروك مبارك سليم»).

وهكذا قيد مبروك مبارك سليم النص بهذه العبارة والتي يبدو عندما أضافها لم يكن في ذهنه غير المرأة بقبيلة الرشايدة، والتي تستحيل مشاركتها سوى قيد النص أو تركه طليقاً وذلك حسب تجربتنا معهم، فبعد أن ترك مبروك مبارك سليم الحزب الاتحادي الديمقراطي كون تنظيماً سياسياً من قبيلة «الرشايدة» أطلق عليه (الأسود الحرة) وانضم إلى التجمع الوطني كفصيل في العام (١٩٩٩م)، وعندما تقرر انعقاد مؤتمر المرأة وكونت اللجنة التحضيرية من ممثلة لكل تنظيم، سمت الأسود الحرة ممثلتها، ولكن

(١)السودان-أهوال الحرب وطموحات السلام- قصة بلدين / د.منصور خالد - صفحة(٩٨١).

(٢)نفس المصدر السابق صفحة (١٠١١).

(٣)نفس المصدر السابق – صفحة (١٠١٣).

ظل التمثيل اسم على الورق إذ غابت صاحبة الاسم عن كل الاجتماعات التي عقدت بكل من أسمرا والقاهرة، وعندما سعينا مع منظمة (اى. ار. اى) لعمل ورشة عمل للقيادات النسوية حول ترتيبات الفترة الانتقالية.. حرصت المنظمة على تمثيل كل الفصائل في الورشة التي أقيمت بالعاصمة اليوغندية (كمبالا) في سبتمبر ٢٠٠٥م و بعثت كل الفصائل بأسماء ممثلاتها للورشة باستثناء الأسود الحرة ، وكمقرر للجنة مسؤولة عن عملية الإعداد ذهبت إلى مقر الأسود الحرة. وقابلت مبروك مبارك سليم ونقلت له رغبتنا في مشاركتهم.. ففاجأني بقوله: (يمكنني أن أرشح لكم ابنتي شريطة أن تتكفل الجهة الممولة للورشة بمرافقة زوجها.. فالمرأة لدينا لا يمكن أن تسافر دون زوجها أو محرم معها).. قلت له على سبيل المجاملة.. سنحاول، وعدت أدراجي كاظمة غيظي.

هذه هي العقلية التي أضاف بها مبروك مبارك سليم عبارته الشهيرة (بما لا يتعارض مع الأديان) وفي ذلك جاء تحليل فتحي الضو لهذه العبارة ملامساً للحقيقة إذ قال: (تعرض البند الخامس من مقررات أسمرا لمزايدة من الحزب الاتحادي الديمقراطي على لسان أحد أشاوسه، مبروك مبارك سليم بإصراره على إضافة جملة « بما لا يتعارض مع الأديان »!! ولم تكن هي تلك القضية، فالمرأة المشار إليها بالاعتراف بحقوقها وواجباتها في العهود والمواثيق الدولية، ليس لها مكان في الحزب الاتحادي التليد، وقد ظلت عورة في أعراف قبيلة طارح الاقتراح «الرشايدة» سواء تعارضت أو لم تتعارض مع الأديان.. بل لم ينتبه أحد إلى أن مكانها كان شاغراً بين المجتمعين، وقد ذكرنا من قبل أن التجمع بدأ وانتهى ذكورياً رغم محاولات المرأة الدخول في شباكه .. وتلك من قضايا النفاق[1] المتعددة في التجمع الوطني الديمقراطي)

وهكذا خضعت جميع الفصائل نزولاً عند رغبة الاتحادي الديمقراطي بما فيها الحركة الشعبية التي ظلت العلمانية حاجزاً بينها وبين حلفائها منذ أن تكون التجمع عام ١٩٨٩م وحتى إعلان نيروبى ١٩٩٣م، فجعلوا المرأة كبش فداء لاتفاقهم المتعثر دون أن يكلف أحدهم نفسه بأن يسجل للتاريخ تحفظه على الجملة التي وضعت بين قوسي حصر كما وصفها د.منصور خالد، بمن فيهم الدكتور نفسه والذي عاد وقال بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام (١٩٩٥م-٢٠٠٣م):

(١)السودان.. سقوط الأقنعة- صفحة (٢٩١)- فتحى الضو.

(وضع قضية المرأة في إطار الحديث عن الدين والسياسة أمر ممعن في الخطأ لسببين: الأول: هو أنه جعل من قضية اجتماعية حقوقية وثقافية قضية دينية، والثاني: أنه أوقع بنا من حيث لم نحتسب[1] في براثن التزيد بالدين واستغلال أحكامه لتأبيد الهيمنة الذكورية على النساء.)

مع العلم أن د.منصور عضو بهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وواحد من أبرز القيادات السياسية والفكرية بالحركة الشعبية، وكان حاضراً عندما وضعت هذه المادة ولكنه آثر الصمت ثمانية أعوام على براثن التزيد بالدين واستغلال أحكامه لتأبيد الهيمنة الذكورية على النساء ليقول ذلك بعد أن فات الأوان .

استمر الغياب طوال مرحلة ما بعد مؤتمر أسمرا مع المحاولات المستمرة للنساء عبر تنظيماتهن بالداخل والخارج لتغيير هذا الواقع وتخطي حاجز المادة (٥) وفيما يلي نستعرض بعض النماذج لمجهودات النساء التي بذلت لأجل ذلك.

مذكرة التجمع النسوي بمصر

لاجتماع هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

السيد رئيس التجمع الوطني الديمقراطي .

السادة أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

تحية طيبة وبعد.

أكدتم في اجتماعاتكم السابقة وأمنتم على دور المرأة الايجابي في المجتمع ومشاركتها الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وشهدتم لدورها النضالي ومصادمتها لهذا النظام، ومقاومتها لسياساته المهينة لكرامتها وتصديها له عبر أشكال مختلفة وبمستويات مختلفة، وبذلك نالت نصيبها من القمع والاضطهاد .

مما دفعكم للتأكيد على ضرورة مشاركتها السياسية في كافة أجهزة التجمع الوطني، وتمثيلها في هيئة قيادته، ورغم مضي وقت طويل منذ اتخاذ هذا القرار إلا أنه لم يدخل

(١)السودان..أهوال الحرب وطموحات السلام- صفحة(١٠١٣).

حيز التنفيذ بعد، وهذا إجحاف لحقها وحجب لدورها وإضعاف للتجمع وفاعليته.

في هذا الصدد نود أن ننقل لاجتماع هيئة قيادتكم الآتي:

ـــ أن قراركم القاضي بإرجاء تمثيل المرأة السودانية في هيئة قيادة التجمع إلى حين تكوين تنظيم قومي يجمع كل النساء، غير ممكن التنفيذ من ناحية عملية لعدة أسباب أهمها:

تعدد منابر التنظيمات النسائية حيث يتبع بعضها لأحزاب سياسية وأخرى لتنظيمات مستقلة يستحيل دمجها في تنظيم واحد: يتجاوز برامجها وتوجهاتها، ورغم هذا التباين إلا أن التجربة قدمت دليلاً على قدرة هذه التنظيمات على ابتداع صيغة تنظيمية تنسق بينها لخدمة أهدافها المشتركة دون المساس باستقلاليتها (على غرار صيغة التجمع الوطني الديمقراطي) وتجربة التجمع النسائي بالخرطوم والتجمع النسوي بالقاهرة خير برهان على ذلك. عليه نرى أن يترك أمر كيفية التمثيل وشكله لهذه التنظيمات حيث أنها الأقدر على ذلك دون سواها.

ـــ أننا نشيد بالدور الرائد الذي يلعبه التجمع لمعالجة الأوضاع السابقة الخاطئة، ومحاولاته وضع الأسس السليمة لضمان عدالة المشاركة السياسية لكل الأطراف وكل أقطاب المجتمع السوداني. ونجد في إعلان نيروبي وماتبعه في اجتماع أسمرا ١٩٩٥ خطوة إيجابية ومتقدمة في هذا المسار. ولكن الفقرة (٥)، (يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية، ويعترف لها بكل الحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية، بما لا يتعارض مع الأديان) نجدها تتعارض مع الفقرة الأولى من نفس القرار وأيضا لا تتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة « اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة » مما يعد تراجعا واضحاً عن إعلان نيروبي» .

ـــ نهيب بهيئة القيادة اتخاذ قرار صريح يقضي بإلزام الحكومة الانتقالية التي تعقب إسقاط هذا النظام بالمصادقة والتوقيع على « اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة».

ـــ أن يتضمن برنامج المرحلة الانتقالية ما يؤكد وبشكل واضح تبني مفهوم التمييز الإيجابي لصالح المرأة، كضمان للمشاركة الفاعلة للمرأة ولتعزيز دورها في بناء الوطن

والنهوض بمكانتها في الأسرة والمجتمع، التي استهدفتها سلطة الجبهة من خلال العديد من السياسات والقوانين المجحفة للنساء والمتعمدة لإهانتهن وإذلالهن، وحتى يكون التمييز إيجابياً فعلاً لابد أن يشمل مجال التعليم والعمل والتنمية.

ـــ الاتفاق على وضع قانون بديل للأحوال الشخصية، قانون ديمقراطي وإنساني يستوعب تعدد ثقافات أهل السودان ويصاغ بعقلية هذا العصر، الذي أصبحت فيه المساواة والعدالة الاجتماعية بين البشر والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم مقوماته.

إننا نرجو لكم اجتماعا ناجحاً تتوحد فيه الكلمة والرؤية وتتضافر فيه الجهود لإنهاء عهد حكم الجبهة القومية واسترداد العزة والكرامة لشعبنا.

التجمع النسوي – جمهورية مصر العربية

القاهرة/ مارس/ ١٩٩٨م

مذكرة الاتحاد النسائي

تأييدى الكامل لمذكرة التجمع النسوي بمصر والذي قدم نموذجاً وطنياً عظيماً لتوحيد إرادة وتوجهات كل الفصائل النسائية برغم اختلاف انتماءاتهم الحزبية والجهوية من أجل إنصاف المرأة ومساواتها وإشراكها في التجمع الوطني الديمقراطي على قدم المساواة وعليه فإنني أكرر وأضيف ما يأتي:

_ الاعتراف بحق المرأة ومنظماتها في اختيار طريقة التمثيل في مؤسسات التجمع وعدم تدخل أي جهة أخرى، وترك هذه المهمة لهن بدون أي قيود خاصة إن صيغة التجمع النسوي المكونة بالداخل وفي مصر، قد اتفقت عليها كل الفصائل النسائية ، وثبت على أرض الواقع نجاحها.

فيما يتعلق بالفقرة (٥) أقترح تغيير الصيغة إلى ما يأتي:

(يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة ويلتزم بالعمل على تحقيق مساواتها مع الرجل في الحقوق في كل المجالات وفي مواقع اتخاذ القرار على كل المستويات، ومن هذا المنطلق يلتزم بالتوقيع على المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان، وبوضع قانون بديل للأحوال الشخصية

يرتكز على العدل الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، وهذا لا يتعارض مع الأديان، ويحفظ للمرأة كرامتها ومكانتها كأم، ويوفر للطفل الحماية وتأمين المستقبل ويستوعب تعدد الثقافات والأديان).

في لندن تم الاتفاق على أن نكون تجمعاً نسائياً بنفس الصيغة، وفي رأيي أن التجمع النسوي في مصر يجب أن يكون له النصيب الأكبر في التمثيل لنشاطه ولأنه ساهم وحده في المطالبة بتمثيل المرأة في التجمع الوطني.

والله ولي التوفيق

الاتحاد النسائي عنه / فاطمة أحمد إبراهيم

قوات التحالف السودانية

مذكرة مقدمة لاجتماع هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي السوداني

السادة رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي السوداني. تتوجه دائرة المرأة بقوات التحالف السودانية والتحالف النسوي السوداني لكم بالتحية والتقدير بمناسبة انعقاد اجتماعكم الموقر ونتقدم لكم بتبني المقترحات التالية مع تمنياتنا لكم بمداولات ناجحة ومثمرة.

١ – الالتزام بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

إننا نأمل بأن يقوم التجمع الوطني الديمقراطي، باعتباره ممثلا شرعياً لجماهير الشعب السوداني بتبني الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة (اتفاقية المرأة) بدون تحفظات وذلك لضمان كفالة حقوق المرأة الإنسانية بعد سقوط نظام الجبهة، وفي هذا الصدد قام التحالف النسوي بالقاهرة بتنظيم حملة تطالب بالالتزام بهذه الاتفاقية، وجدت هذه الحملة تجاوباً واسعا من القوى السياسية وتنظيمات المجتمع المدني والقوى الداعمة للشعب السوداني، ونرفق لكم المذكرة والتوقيعات التي تم جمعها حتى الآن.

ونشير، أيضاً بهذا الصدد إلى أن التجمع النسوي بالقاهرة قد طالب التجمع الوطني

الديمقراطي في مذكرة أعدها في يونيو ١٩٩٥م باعتماد (اتفاقية المرأة) وأننا إذ نحيي التنظيمات التي أعلنت التزامها بهذه الاتفاقية، فإننا نرجو أن يعلن التجمع الوطني والتنظيمات المنضوية تحت لوائه عن تبني بنود هذه الاتفاقية.

٢ – إعادة صياغة الفقرة الخاصة بالمرأة الواردة في ميثاق أسمرا١٩٩٥م.

إننا نضم صوتنا للمذكرة التي رفعتها مجموعة، فجر السودان، لهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي في يناير ١٩٩٦م والتي طالبت بإعادة صياغة المادة (٥) في الجزء الأول (بند«ب») من ميثاق أسمرا، وتقرأ كالآتي:

« يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية، ويعترف لها بالحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان ».

إننا نقترح مع مجموعة « فجر السودان» إعادة صياغة المادة(٥) كالآتي:

«يعترف التجمع الوطني الديمقراطي بدور المرأة الفاعلة في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ويلتزم بتمكين المرأة السودانية بممارسة حقوق وواجبات المواطنة الكاملة غير المنقوصة والمضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما في ذلك اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة».

٣ – إشراك التنظيمات النسوية في مباحثات السلام وفي التأهيل وإدارة المناطق المحررة وفي لجنة وضع ترتيبات الفترة الانتقالية .

إذا كانت المرأة تتضرر من الآثار السلبية للحرب بصورة مضاعفة باعتبارها من المجموعات المهمشة، فإنها أيضاً قادرة على المشاركة بكفاءة عالية في مباحثات السلام وفي عملية إدارة المناطق المحررة. لذلك نأمل أن تصدر توصية بضرورة إشراك المرأة في مباحثات الايغاد وفي التخطيط لتأهيل وإدارة المناطق المحررة. ورفعاً للوعي في هذه المناطق بما يضمن سيادة نظرة إيجابية تجاه قضايا المرأة وإزالة معاناتها . كذلك نقترح التوصية بإشراك عناصر نسائية مؤهلة في وضع ترتيبات الفترة الانتقالية لضمان أخذ المنظور النسوي في الاعتبار.

٤ – تفعيل دور المرأة داخل التجمع الوطني الديمقراطي فبرغم أن المرأة تقوم بدور مهم في دعم العمل المعارض داخل وخارج السودان، إلا أنها مستبعدة من عملية صنع

القرار في إطار التجمع الوطني الديمقراطي، ومشاركتها قليلة في لجانه المختلفة . ورغم إيماننا بأن الوضع المثالي هو إشراك النساء في عمل التجمع الوطني بوصفهن مواطنات سودانيات. وذلك بتصعيدهن لمراكز اتخاذ القرار من خلال أحزابهن . إلا أننا نؤمن على أهمية إيجاد صيغة مناسبة يتم عبرها تدارك الخلل الناجم عن عدم مشاركة المرأة بفاعلية في مراكز اتخاذ القرار بالتجمع. وأننا نرى أن مقترح إنشاء «تجمع نسوي عام» الذي خرج به اجتماعكم المنعقد في يوليو ١٩٩٧م قد لا يساعد على توفير مثل هذه الصيغة.

من هنا فإننا نقترح التوصية بتشكيل لجنة عمل تتكون من بعض المتخصصات في مجال العمل النسوي، ويؤخذ في الاعتبار تمثيل الفعاليات السياسية المختلفة مع مراعاة الجانب الفني. تقوم هذه اللجنة بإعمال الفكر في كيفية تفعيل دور المرأة داخل التجمع الوطني وكيفية دعم وتطوير الأشكال الموجودة مثل التجمع النسوي بالقاهرة، للوصول لصيغة تعبر عن تطلعات النساء السودانيات على مستوى القاعدة والقيادة ونحن على استعداد للمساهمة بوضع تصور مفصل حول هذا الأمر متى ما طلب منا ذلك.

إننا نرفع لكم هذه المقترحات باعتباركم القادة الشرعيين لشعب السودان، ونعلن عن دعمنا الكامل لكم، ونتوجه بالشكر للقادة الذين وعدوا بتبنى قضايا المجموعات المهمشة بما فيها النساء .

عاشت وحدة التجمع الوطني الديمقراطي، عاش نضال الشعب السوداني نساء ورجالاً عاشت ثورة الحرية والتجديد والمجد والخلود للشهداء.

دائرة المرأة بقوات التحالف السودانية .

- مرفقات:

١ – مذكرة التحالف النسوي بتاريخ ٢٧ / ٣/ ٩٨م

٢ – صورة من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة

٣ – صورة من مذكرة مجموعة « فجر السودان» بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٩٦م

٤ – صورة من مذكرة التجمع النسوي بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٩٥

تعليق حول المذكرات الثلاث

الواضح أن لا اختلاف حول مضمونها العام – ولكن في رأيي أن التعميم لن يحقق للمرأة السودانية المساواة – المطالبة بالتوقيع على الاتفاقية العالمية الخاصة بحقوق المرأة وقعت عليها كثير من الحكومات ولكنها ظلت حبراً على ورق، بالإضافة إلى أن محتوياتها غير معروفة لدى أغلبية النساء والرجال أيضاً. ولهذا فإن الصيغة التي قدمتها تبرز محتويات اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة في صيغة مختصرة يسهل استيعابها لكل مواطنة ومواطن سوداني. وعليه فإنني على ثقة من أن التجمع النسوي الذي يضم كل التنظيمات والأحزاب الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي لن يعارض اعتماد هذه الصيغة وكذلك دائرة المرأة في قوات التحالف السودانية، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه لهن الدعوة للانضمام للتجمع النسوي لتوحيد الصف والهدف، إذ أن قضية المرأة ورفع الاضطهاد عنها فوق كل مكسب حزبي، خاصة أن تنظيم قوات التحالف النسوي موجود في الساحة. وقد سبقه منذ سنوات عديدة الاتحاد النسائي الذي حقق للمرأة السودانية حق التصويت والترشيح منذ أواخر الستينيات. وحقق للمرأة السودانية العاملة المساواة في الأجور وفي كل شروط العمل الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن للمرأة الغربية، من هذا المنطلق اعتقد أن تشتت الصفوف مضر بمصالح المرأة.

(فاطمة أحمد إبراهيم)[1]

وهكذا ظلّ غياب المرأة وتقييد مشاركتها مقنناً في مقرراتهم ومواثيقهم ، وظلت المادة (٥) حجر عثرة وضعوه لتبرير ذلك الغياب، وفي الوقت الذي تبذل فيه النساء قصارى جهدها لتجاوز كل ذلك عكف التجمع الوطني على ممارسة (لعبة كسب الوقت) مزيناً بياناته الختامية لاجتماعاته بعبارات ديكورية لا ترقى إلى مستوى الجدية. وهذه نماذج لتلك العبارات التي وردت في البيانات الختامية لاجتماعات مختلفة ومتعددة:

١- (أمن الاجتماع على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة السودانية في النضال

(١)مصدر المذكرات الثلاث والتعليق الخاص بأستاذة فاطمة - جريدة الفجر- العدد٤٦/ التاريخ/ ٢٥/ مايو/ ١٩٩٨م.

الوطني وثمن مواقفها البطولية ومقاومتها لاستبداد نظام الجبهة، ووجه بضرورة تفعيل مشاركتها في كافة أجهزة[1] التجمع الوطني الديمقراطي.)

٢-(اجتماعات المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي _القاهرة الفترة من ٢٦ مايو -٧ يونيو- ١٩٩٨ / الفقرة «ج»)

البيان الختامي - في المجال التنظيمي - الفقرة (ج)

(قرر صياغة ميثاق لحقوق المرأة السودانية وتكليف لجنة من فصائل التجمع لإعداد مشروع الميثاق وتقديمه للمكتب التنفيذي).

٣- (اجتماع هيئة القيادة بالقاهرة في الفترة من ١٥ - ١٧ أغسطس ٩٨م«إعلان القاهرة » البند عاشراً).

(يشيد التجمع الوطني الديمقراطي بنضال المرأة السودانية في الداخل والخارج ووقفتها الجسورة في مواجهة سياسات نظام الخرطوم الجائر، ويتطلع لقيام تنظيم نسوي قومي يعنى بقضايا المرأة السودانية، كما يتطلع لوضع ميثاق نسوي يجسد تطلعاتها، ويؤمن حقوقها، ويؤكد التزامه بتمثيل المرأة بكافة أجهزة التجمع المختلفة بما يتناسب ودورها وكفاحها).

وهكذا ظل الحال .. مشاركة المرأة داخل أجهزة التجمع الوطني شعارات مجرد شعارات لا أكثر، قرارات وتوصيات يجمل بها بياناته الختامية لكل اجتماع يعقده، وطوال هذه الفترة ومنذ مؤتمر القضايا المصيرية ظلت المادة (٥) (مسمار جحا) في خاصرة هياكل التجمع الوطني يحول دون مشاركة النساء، كما ظل مسلسل الخلافات حولها كرة زئبق وضعتها الفصائل الطائفية في ملعب النساء لصرفهن عن القضية الأساسية، وقد أفلحوا.. يتضح ذلك في التقرير الذي أعدته د.ندى مصطفي لهيئة قيادة التجمع الوطني، الجدير بالذكر أن د.ندى هي المرأة الوحيدة التي اخترقت هياكل التجمع الوطني الديمقراطي ودخلت كعضو بالمكتب التنفيذي باختيارها من قبل التحالف الوطني / قوات التحالف السودانية ممثلة له، ويعتبر التحالف الوطني هو الحزب الوحيد الذي قدم امرأة لتمثيله بالهياكل التنظيمية للتجمع الوطني طوال سنواته الخمس عشرة، وبالرغم من قصر المدة التي قضتها د.ندى بالمكتب التنفيذي إلا أنها

(١)البيان الختامى- اجتماعات هيئة القيادة/ ٢٠/ مايو/ ١٩٩٨م.

استطاعت أن تلعب دوراً واضحاً في خلق حراك نسبي في قضية المادة (٥) بجانب الضغط الذي مارسته التنظيمات النسوية ورفع المذكرات سابقة الذكر، نتج عن ذلك توجيهات هيئة القيادة في اجتماعها المنعقد بأسمرا في مارس ١٩٩٨م للمكتب التنفيذي بتكوين لجنة تتناول إعادة صياغة المادة (٥) ووضع ميثاق للمرأة تتوافق عليه نساء الفصائل بواسطة اللجنة، وأسند المكتب التنفيذي (مجموعة القاهرة) في اجتماعه في إبريل ١٩٩٨م مهمة تكوين اللجنة إلى كل من (د. الشفيع خضر ، ود.ندى مصطفي) على أن تقوم اللجنة بإعادة صياغة المادة (٥) ووضع ميثاق المرأة، ولكن يبدو أن الأحزاب التقليدية ظلت وراء تعطيل هذه الأهداف بواسطة نسائها اللاتي وضعن المصالح الحزبية فوق مصالح قضايا المرأة حيث يتضح ذلك من التقرير المقدم من ندى مصطفى لهيئة القيادة خاصة فيما أشار له البند رقم (٣) برغم عدم تحديدها لأحزاب بعينها إلا أن الأمر يبدو كذلك وهذا نص ما ورد في التقرير:

(صورة طبق الأصل)

تقرير حول التكليفات الخاصة بإعادة صياغة المادة (٥) وإعداد ميثاق حقوق المرأة السودانية

مقدم اجتماع هيئة القيادة - سبتمبر ١٩٩٨م

إعداد : ندى مصطفى

عضو المكتب التنفيذي

في اجتماع هيئة القيادة المنعقد في مارس ١٩٩٨م ، تم تكليف المكتب التنفيذي بالنظر في إعادة صياغة المادة (٥) في الجزء الأول ، بند (ب) من بيان أسمرا ١٩٩٥م ، وذلك بناء على مذكرات تقدمت بها بعض التنظيمات النسوية التي تعمل في إطار التجمع الوطني الديمقراطي للاجتماع المذكور .

وفي اجتماع المكتب التنفيذي (مجموعة القاهرة) المنعقد في ١٨ أبريل ١٩٩٨م تم تكليفي والدكتور الشفيع خضر، أمين التنظيم والإدارة، بالاتصال بأمانات المرأة في فصائل التجمع، والتنظيمات النسوية ذات الصلة بالتجمع، والتشاور معها حول إعادة صياغة المادة (٥) وحول مسألة تمثيل المرأة في التجمع الوطني الديمقراطي، تم عقد اجتماع تشاوري وفيه تم تكوين لجنة عمل للنظر في هاتين المسألتين.

عقدت اللجنة عدة اجتماعات، تمت فيها مراجعة وجهات نظر الفصائل المختلفة حول المادة (٥)، وتم توحيد الصياغة البديلة لتلك الفصائل التي اجتمعت حول أهمية تغيير تلك المادة وحول الاعتراف بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة . ونسبة لأنه لم يتم اتفاق جميع الفصائل، فقد وصلت اللجنة إلى طريق مسدود، فتم وضع الصياغات التي تم الوصول إليها في تقرير قدم للمكتب التنفيذي في اجتماعه المنعقد يوم ٤/ ٦/ ١٩٩٨م.

ولإيجاد مخرج، ولأن الخلاف انحصر حول اعتماد اتفاقية المرأة بدون تحفظات فقد قرر المكتب التنفيذي في ٤/ ٦/ ١٩٩٨م إعداد ميثاق لحقوق المرأة السودانية تشارك في وضعه الفصائل المختلفة والتنظيمات النسوية ذات الصلة بالتجمع الوطني، ويقدم الميثاق لمؤتمر التجمع الثاني. وقد تم تكليفي بالإشراف على إعداد هذا الميثاق.

تمت دعوة فصائل التجمع والتنظيمات النسوية ذات الصلة بالتجمع لاجتماع طرحت فيه فكرة الميثاق، وقدمت فيه مؤشرات عامة حول أهمية الميثاق، وشكله ووسائل تنفيذه، وآلية إعداده، تم تشكيل لجنة من جميع الفصائل التي لبت الدعوة و تم اختيار مقررة للجنة، عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات، قدمت فيها مساهمات الفصائل حول الميثاق، كما قامت بدراسة بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. تم الاتفاق على تضمين بنود هذه الاتفاقية في الميثاق عدا البنود التي تحفظ عليها حزبي الأمة والاتحادي.

شكلت لجنة صياغة بعضوية سارة كليتو، عزة التيجانى وبدرية لصياغة مشروع الميثاق في مسودته النهائية، على أن يشمل آراء جميع الفصائل مع وضع البنود المختلف عليها بين أقواس، ليتم حسم الخلاف حولها بواسطة الفصائل وبواسطة هيئة قيادة التجمع، وتم تدوير المسودة الأولى على بعض أعضاء المكتب التنفيذي ومسئول اللجنة التحضيرية للمؤتمر لإبداء ملاحظاتهم.

فرغت لجنة ميثاق حقوق المرأة من أعمالها وقدمت المسودة النهائية للميثاق في اجتماع حضرته بالقاهرة يوم ٢٤/ ٩/ ١٩٩٨م. ولكن طلبت مندوبة إحدى الفصائل إحالة الميثاق إلى الداخل قبل عرضه على هيئة القيادة، وسيتم رفع الميثاق للمكتب التنفيذي فور تسلمه من اللجنة تمهيداً لعرضه على هيئة القيادة.

***

بعض الملاحظات:

١ . في الاجتماع التمهيدي لتشكيل لجنة ميثاق حقوق المرأة، طرحت بعض القضايا المتعلقة بالفعاليات المخول لها المشاركة في إعداد الميثاق، وبما أنه كان قصر اللجنة على الفعاليات الموجودة بالقاهرة سيؤدي إلى تغييب أصوات النساء داخل السودان وفي دول المهجر الأخرى.

١،١ بالنسبة للنقطة الأولى فقد رؤى أن يقتصر إعداد الميثاق على أمانات المرأة والتنظيمات النسوية بفصائل التجمع، على أن يطرح الميثاق في ورشة عمل تدعى إليها الفعاليات النسوية المعارضة التي لم تشارك في إعداده. بالإضافة إلى الناشطات في مجال العمل النسوي. وقد اعترضت بعض الفعاليات على هذا الموقف على أساس أن الميثاق يهم النساء السودانيات في المعارضة سواء كن منتميات لأحزاب أومستقلات.

١،٢ بالنسبة للنقطة الثانية، تم الاتفاق على أن تقوم الفصائل بعرض المسودات الأولى للميثاق على عضويتها بالداخل، وفروعها بالمهجر وذلك قبل إبداء وجهة نظرها النهائية من خلال اللجنة .

٢ بعض الفصائل لم تتمكن من المشاركة في إعداد الميثاق، ويتوقع أن ترفع وجهة نظرها خلال مراجعة المسودة النهائية لمشروع الميثاق.

٣ رغم أن لجنة المادة (٥) ولجنة ميثاق حقوق المرأة مثلتا فرصاً طيبة للتنظيمات النسوية وأمانات المرأة بفصائل التجمع – لتبادل الآراء والتداول حول موضوعات تهم المرأة السودانية مما قد يساهم في وضع لبنات تعزز مفهوم العمل الجماعي، إلا أن القضايا المطروحة قد أخذت وقتاً طويلاً وثميناً من المجموعات النسائية دون الوصول لنتيجة نهائية وذلك بسبب مواقف الفصائل. وفي الظروف التي يمر بها الوطن فإن هذا الوقت كان من الممكن استثماره في التصدي لقضايا أخرى ملحة إذا استجابت جميع فصائل التجمع لمطالب النساء .

٤ لابد من إنشاء آلية دائمة تضطلع بمتابعة الوثائق التي تصدر من التجمع خاصة أنه يتم الإعداد الآن لمؤتمر التجمع الثاني، وذلك حتى نضمن إدراج وجهة النظر النسوية منذ البداية. هذه الآلية تقوم أيضاً بتحديد الكيفية التي يتم بها إشراك المرأة في المؤتمر، حتى لا يتم إقصاء النساء عن المشاركة مرة أخرى (من خلال المقاعد الخمسة المتاحة)

بدعوى أن المجموعات النسائية لم تصل لاتفاق . بالإضافة لهذه المقاعد، فإنني أثني على الاقتراح بأن يلزم كل فصيل بإشراك عنصر نسائي واحد على الأقل في وفده للمؤتمر، ونرجو أن تصدر من الاجتماع توصية بذلك.

عاش كفاح الشعب السوداني نساءً ورجالاً

عاشت وحدة التجمع الوطني الديمقراطي

عاشت الانتفاضة الشعبية المسلحة

والمجد والخلود للشهداء

سبتمبر/ ١٩٩٨/ القاهرة

وهكذا استمر الحال كما هو وظلت النساء خارج الحلبة إلى أن عقد التجمع الوطني مؤتمره الثاني بمدينة (مصوع) الإريترية في سبتمبر/ ٢٠٠٠م لتبدأ بعده مرحلة جديدة من مراحل إقصاء النساء وعزلهن.

obeikandl.com